**تطور السياسة المالية في الجزائر**

**أولا- ماهية السياسة المالية:**

**1- تعريف السياسة المالية:** هي: "مجموعة الاجراءات والقواعد والأساليب والتدابير التي تتخذها الدولة، لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنةـ، لتحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة"

**2- أدوات السياسة المالية:**

\*الإنفاق.

\*الإيرادات.

3- أواع السياسات المالية:

\* سياسة مالية توسعية.

\* سياسة مالية انكماشية.

**ثانيا: تطور السياسة المالية في الجزائر:**

1- **تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة من 1970-1989**

من خلال الجدول الموالي يمكن دراسة السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 1970-1989.

**تطور الرصيد الموازيني في الجزائر خلال الفترة 1970- 1989 مليار دج**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنوات | الابرادات ع | التفقات ع | الرصيد | نفقات التسيير ع | نفقات التجهيز ع |
| 1970 | 6306 | 5876 | 340 | 0.72 | 0.27 |
| 1971 | 6919 | 6941 | -22 | 0.67 | 0.32 |
| 1972 | 9178 | 8197 | 981 | 0.65 | 0.34 |
| 1973 | 11067 | 9989 | 1078 | 0.62 | 0.37 |
| 1974 | 23438 | 13408 | 10030 | 0.7 | 0.29 |
| 1975 | 25052 | 19068 | 5984 | 0.71 | 0.28 |
| 1976 | 26215 | 20118 | 6097 | 0.65 | 0.34 |
| 1977 | 33479 | 25473 | 8009 | 0.58 | 0.4 |
| 1978 | 36782 | 30106 | 6676 | 0.58 | 0.41 |
| 1979 | 46429 | 33515 | 12914 | 0.59 | 0.4 |
| 1980 | 59594 | 11046 | 15578 | 0.6 | 0.39 |
| 1981 | 79384 | 57655 | 21729 | 0.58 | 0.4 |
| 1982 | 74246 | 71445 | 1801 | 0.52 | 0.47 |
| 1983 | 80644 | 84825 | -4181 | 0.52 | 0.47 |
| 1984 | 101365 | 91598 | 9767 | 0.54 | 0.45 |
| 1985 | 105850 | 99841 | 6009 | 0.54 | 0.45 |
| 1986 | 89690 | 101817 | -12127 | 0.6 | 0.39 |
| 1987 | 92984 | 103977 | -10993 | 0.61 | 0.38 |
| 1988 | 93500 | 119700 | -26200 | 0.63 | 0.36 |

عرفت الأوضاع المالية العامة في الجزائر خلال فترة السبعينيات والثمانينيات تطور كبير، إذ انتقلت الميزانية إلى وضعية الفائض خلال الفترة 1970-1982 نتيجة ارتفاع أسعار البترول على المستوى الدولي، إذ شكلت الجباية البترولية نسبة 21.4٪ سنة 1970 من مجموع الإيرادات لتصل إلى 55٪ سنة 1982، أما النفقات العامة فكانت في تزايد مستمر وهذا راجع إلى عملية تمويل التنمية في مراحلها الأولى سواء ما تعلق بـ: بنفقات التسيير أو التجهيز.

بينما سجل أول عجز سنة 1983، ثم يستمر سنوات 1986، 1987، 1988، 1989 وذلك بسبب الصدمة النفطية على إثر انخفاض أسعار النفط حيث انخفضت إلى 13.57 دولار للبرميل بعد أن كانت 29.04 دولار للبرميل سنة 1984 وهو ما انعكس على الجباية البترولية حيث تقلصت من 19.97٪ سنة 1984 إلى 7.22٪ سنة 1986. وبما أن الجزائر دولة تتبع النهج الاشتراكي في التنمية الاقتصادية فقد رصدت أغلفة مالية ضخمة من خلال المخططات التنموية المسطرة حيث انتقل الإنفاق العام من 24.40٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 1970 إلى 34.33٪ سنة 1986.

**2- تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة من 1989-1999**

مع نهاية الثمانينيات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، استدعت إجراءات إصلاحية اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير إلا أنها لم تأت بالنتائج المنتظرة، بحيث لجأت الجزائر إلى إبرام مفاوضات واتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) وأسفرت هذه المفاوضات عن:

**\* برنامج الاستعداد الائتماني الاول:** في 30/5/1989 وأهم محاوره: اتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا الهدف منها تقليص العجز العام في الميزانية.

**\* برنامج الاستعداد الائتماني الثاني:** عقد اتفاقية الثانية في 03/06/1991 بقيمة 400 مليون دولار على أربع أقساط متساوية ومن أهدافها: تحرير الأسعار، الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار، تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، إلغاء عجز الميزانية، تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إن الوضعية الاقتصادية الصعبة للاقتصاد الجزائري مع نهاية 1993 وبداية 1994، عمدت الجزائر إلى إتباع سياسة التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية؛ متمثلة في برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

**\*برنامج الاستقرار الاقتصادي 1 أفريل 1994-31 مارس 1995:** حضي طلب الجزائر المساعدة من صندوق النقد الدولي بالقبول، وكانت أهداف البرنامج: رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ من أجل خفض معدلات البطالة، التحكم في التضخم، استعادة توازن ميزان المدفوعات نع تحقيق مستويات ملائمة واحتياطات النقد الاجنبي، تخفيض عجز الميزانية إلى 0.3 من الناتج المحلي الإجمالي.

علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731DTS وزع عل قسطين الأول قدره389 DTS وتسلمته مباشرة بعد الاتفاق.

**\* برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 – 21 ماي 1998:** هدفت الاتفاقيات السابقة إلى إحداث استقرار اقتصادي أي إحداث توازنات كلية، بينما هدف هذا البرنامج إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي ولبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط من خلال: مواصلة رفع الدعم عن الاسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لاسعار السلع والخدمات، تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكبر للبنوك التجارية في تقديم القروض، تحرير أسعار الصرف والقضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار، التحكم في التضخم وجعله في المستوى المقبول.

علما أن الجزائر تحصلت على قرض قدره 1169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

**تطور الرصيد الموازيني في الجزائر خلال الفترة 1989-1999 مليار دج**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنوات | الايرادات ع | التفقات ع | الرصيد |
| 1989 | 116400 | 124500 | -8100 |
| 1990 | 152500 | 136500 | 16000 |
| 1991 | 248900 | 212100 | 36800 |
| 1992 | 311864 | 420131 | -108267 |
| 1993 | 313949 | 476627 | -162678 |
| 1994 | 477181 | 566329 | -89148 |
| 1995 | 611731 | 759617 | -147886 |
| 1996 | 825157 | 724609 | 100548 |
| 1997 | 926668 | 845196 | 81472 |
| 1998 | 774511 | 875739 | -101226 |
| 1999 | 950496 | 961682 | -11186 |

تميزت هذه الفترة بالعجز المستمر الذي مس الميزانية العامة خاصة سنوات 1992، 1993، 1994، 1995 هذا العجز لم يكن مرتبط بأسعار النفط بل ارتبط بزيادة الإنفاق العمومي خاصة نفقات التسيير(زيادة الأجور والرواتب) والتي ارتفعت بـ 1.9٪ من سنة 1993إلى سنة 1998، ونتيجة لارتفاع حصيلة الجباية البترولية عرف رصيد الميزانية تحسن خلال سنتي 1996 و1997 لكن هذه الحالة لم تدم لأن زيادة الإيرادات العمومية كانت بوتيرة أقل من النفقات العمومية، وهو ما نلاحظه في الجدول السابق.

**3- تطور السياسة المالية في ظل برامج التنمية الاقتصادية 2000-2018.**

في ظل البحبوحة المالية الناتجة عن الوفرة في المداخيل الخارجية (التحسن المستمر في أسعار الصرف وارتفاع أسعار النفط)، تبنت الحكومة الجزائرية سياسة مالية توسعية من خلال مجموعة البرامج الاستثمارية العمومية الموجهة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014. وتمثلت في:

\* يرنامج دعم الانعاش الاقتصادي2001-2001: والذي رصد له غلاف مالي قدر بـ : 525مليار دج.

\* برنامج دعم النمو2005-2009: ورصد له غلاف مالي قدر بـ: 4202.7 مليار دينار جزائري

\* برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 وقد وصد له غلاف مالي بلغ: 214 21 مليار دج

\*البرنامج الخماسي 2015-2019: ـ 22.100 مليار دينار جزائري.

ولأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات، فقد تعرض الاقتصاد إلى أزمة مالية حادة نتيحة انخفاض أسعار النفط انطلاقا من سنة 2013.

**تطور الرصيد الموازيني في الجزائر خلال الفترة 2000-2018. مليار دج**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنوات | النفقات العمومية | الايرادات العمومية |
| 2000 | 1187.1 | 1587.1 |
| 2001 | 1321 | 1505.5 |
| 2002 | 1550.6 | 1603.2 |
| 2003 | 1690.2 | 1974.4 |
| 2004 | 1891.8 | 2229.7 |
| 2005 | 2052 | 3082.6 |
| 2006 | 2428.5 | 3939.8 |
| 2007 | 3108.5 | 3687.8 |
| 2008 | 4191 | 5190.5 |
| 2009 | 4246.3 | 3676 |
| 2010 | 4466.9 | 4392.9 |
| 2011 | 5853.6 | 5790.1 |
| 2012 | 7058.1 | 6339.3 |
| 2013 | 6024.1 | 5957.5 |
| 2014 | 6980.2 | 5719 |
| 2015 | 7656.3 | 5103.1 |
| 2016 | 7297.5 | 5110.1 |
| 2017 | 7282.6 | 6047.9 |
| 2018 | 7726.3 | 6314 |

من خلال دراسة الجدول أعلاه يتضح أن الموازنة العامة حققت أرصدة سالبة (عجز) وموجبة (فائض)؛ حيث يمكن تقسيم الفترة إلى مرحلتين هما:

**\* الفترة 2000 - 2008**: عرفت هذه الفترة سياسة مالية توسعية؛ حيث ارتفع معدل نمو النفقات العامة (نفقات التجهيز ونفقات التسيير)، وهذا بسبب إتباع الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي لرفع مستوى معيشة الأفراد بالإضافة إلى تبني مشاريع اقتصادية هامة تتعلق خاصة بمشاريع البنى التحتية.في حين نجد حصيلة الإيرادات العامة في زيادة مستمرة أيضا؛ بحيث إنتقلت من 1587.1 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 5190.5 مليار دينار جزائري سنة 2008ـ ويعود طبعا ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط.

**\* الفترة 2009- 2018:** خلال هذه الفترة عجز في الميزانية العامة على طول الفترة بعد أن حققت فوائض في الفترة السابقةـ وهذا يعود إلى محافظة الحكومة على مستوى الإنفاق العام، إلى جانب انخفاض الإيرادات العامة جراء الأزمة المالية العالمية والتي بدأت في 2008، واستمرت أثارها إلى سنة 2009، وانخفاض أسعار النفط من 94.1 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 60.86 دولار للبرميل سنة 2009، كما لم يسمح الادخار العمومي الذي بلغ قيمته 1376 مليار دج سنة 2009 من تمويل نفقات الاستثمار المقدرة بـ 1946.3 مليار دج، ما أدى إلى تمويل هاته الاخيرة من طرف الخزينة العمومية.

وفي سنتي 2010و 2011 تراجع العجز بسبب الارتفاع الشديد في إيرادات النفط، كما بلغ الادخار العمومي 1733.9 مليار دج و1910.9 مليار دج على التوالي ما سمح بتمويل كافة نفقات الاستثمارات العمومية.

ونظرا لارتفاع نفقات التسيير بنسبة23.29٪ في سنة 2012 التي تميزت بارتفاع متواضع للإيرادات الكلية عاد عجز الموازنة العامة ليستمر إلى غاية نهاية الفترة.